13٪ نمو الموجودات إلى 4,8 مليارات دينار.. و24٪ ارتفاع ودائع العملاء إلى 2,6 مليار

44 مليون دينار أرباح «الوطني ـ البحرين» بالنصف الأول بنمو 19٪

عصام الصقر

علي فردان

أعلن بنك الكويت الوطني ـ البحرين، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، عن تحقيق أرباح صافية بلغت 55 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 44,3 مليون دينار) بالنصف الأول من 2018، مقارنة مع 46,1 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 37,1 مليون دينار) بنفس الفترة من 2017، بنمو 19,4٪.

وارتفعت الموجودات الإجمالية لـ «الوطني ـ البحرين» بواقع 13٪ لتبلغ 6 مليارات دينار بحريني (ما يعادل 4,8 مليارات دينار) بنهاية يونيو 2018، مقارنة مع 5,3 مليارات دينار بحريني (ما يعادل 4,3 مليارات دينار) بالفترة نفسها من العام الماضي.

كما ارتفعت حقوق المساهمين 18٪ لتبلغ 642,3 مليون دينار بحريني (ما يعادل 516,7 مليون دينار)، مقارنة مع 545,4 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 438,8 مليون دينار) في الفترة نفسها من العام الماضي، وارتفعت ودائع العملاء 24٪ لتبلغ 3,2 مليارات دينار بحريني (ما يعادل 2,6 مليار دينار)، مقارنة مع 2,6 مليار دينار بحريني (ما يعادل نحو 2,1 مليار دينار) في الفترة نفسها من العام الماضي.

هيمنة إقليمية

وتعليقا على هذه النتائج، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الوطني عصام الصقر: «مرة أخرى تثبت مجموعة بنك الكويت الوطني هيمنتها في الأسواق الإقليمية وترسخ مكانتها الرائدة من خلال الأداء المتميز لفرع آخر من فروعنا الإقليمية، ألا وهو الوطني ـ البحرين. حيث تتسق تلك النتائج المالية مع استراتيجية المجموعة التي تهدف إلى تعزيز مكانتنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتنويع مصادر الدخل».

وأضاف الصقر: «قمنا بتركيز جهودنا على دعم عملياتنا الخارجية بصفة متزايدة، ومن ثم بدأنا في حصد ثمار تلك الجهود بما يؤكد المسار الناجح الذي انتهجته المجموعة. فخلال النصف الأول من العام 2018 ساهمت مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة بتحقيق أرباح قوية من خلال مساهمتها بما يعادل 30٪ من إجمالي أرباح المجموعة».

وأكد أن أرباح «الوطني ـ البحرين» القوية تأتي من كونها أرباحا تشغيلية ناتجة عن تصاعد النشاط المصرفي للبنك، الذي يحقق باستمرار نتائج ممتازة رغم تحديات البيئة التشغيلية.

مواصلة النتائج القوية

من جانبه، قال مدير عام بنك الكويت الوطني ـ البحرين علي فردان: «نستمر في الاعتماد على الاستراتيجية الواضحة والرؤية السليمة لمجموعة البنك الوطني للتركيز على الأعمال المصرفية الرئيسية من أجل مواصلة تحقيق نتائج قوية. بالإضافة إلى ذلك، لدينا فريق عمل مهني يتميز بأعلى مستوى من الخبرات بما يساهم في دعم عملياتنا عاما تلو الآخر. وأنا على ثقة تامة من مواصلتنا لتحقيق مزيد من النمو خلال الفترة المتبقية من العام 2018 والأعوام القادمة».

وأشاد فردان بجهود مصرف البحرين المركزي بشكل خاص والجهات الحكومية بشكل عام التي دعمت أداء البنك والقطاع المصرفي عموما في البحرين.

كما أكد أن دعم مجموعة بنك الكويت الوطني للبنك في البحرين من خلال شبكة فروعها الإقليمية والعالمية الأوسع انتشارا، قد ساهم بشكل واضح في تعزيز نشاط البنك في السوق البحرينية، مستفيدا من تصنيفاته الائتمانية المرتفعة وشبكة علاقاته الواسعة وسمعته الرائدة كأفضل بنك على مستوى الشرق الأوسط وأحد أكثر البنوك أمانا على مستوى العالم.

الصقر: الفروع الخارجية والشركات التابعة ساهمت بـ 30٪ من أرباح المجموعة بالنصف الأول

ارتفاع أرباح «الوطني ـ البحرين» يؤكد نجاح مسار المجموعة بتعزيز الأعمال الخارجية

تصنيفات ائتمانية

أما على صعيد التصنيف الائتماني، فقد واصل بنك الكويت الوطني تميزه بأعلى مستويات التصنيف الائتماني ضمن كل بنوك الشرق الأوسط بإجماع مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاث: موديز، وفيتش، وستاندر آند بورز، بدعم من رسملته القوية وسياسات الإقراض الحكيمة التي يتبعها، واتباعه لمنهج منظم لإدارة المخاطر، إلى جانب الخبرة والاستقرار الذي يتمتع به جهازه الإداري. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الثانية عشرة على التوالي، كما انه حاز على جائزة أفضل بنك على مستوى الكويت من «ذا بانكر» و«يورومني» و«جلوبال فاينانس» في العام 2017.

عموميتها وافقت على توزيع 6٪ نقداً عن العام الماضي

«الوسيط للأعمال المالية» استحوذت على 20٪ من تداولات البورصة في 2017

فوزي الفوزان وأحمد العوضي خلال عمومية الوسيط

طارق عرابي

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الوسيط للأعمال المالية فوزي جاسم الفوزان، حصول الشركة على أكبر حصة من إجمالي قيمة التداولات في بورصة الكويت عن 2017 بنسبة 20٪ تقريبا ما ساعد على نمو الإيرادات التشغيلية للشركة.

وأضاف خلال الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والتي عقدت أمس بنسبة حضور 88,33٪، أن بورصة الكويت شهدت في 2017 ارتفاعا كبيرا من حيث حجم التداولات ومستويات السيولة، إذ ارتفع معدل التداول اليومي إلى 99,7٪ بقيمة 22,9 مليون دينار مقارنة بـ 11,5 مليون في 2016.

وأشار الفوزان إلى أن أعمال الشركة شهدت تطورات مهمة العام الماضي، أبرزها عملية الاندماج بالضم ونقل أصول شركة الوسيط للأعمال المالية (الشركة المستحوذ عليها) إلى شركة الوسيط للأعمال المالية (شركة السيف للوساطة المالية سابقا الشركة المستحوذة)، ما أدى إلى تأثيرات كبيرة على الدخل والمركز المالي للشركة تمثلت في بلوغ إجمالي الإيرادات 2,6 مليون دينار بنسبة ارتفاع 118,5٪ مقارنة بـ 1,2 مليون في 2016.

الفوزان: 2,6 مليون دينار إيرادات الشركة بعد عملية الدمج

العوضي: أعددنا خطة للدخول في البورصات الخليجية كمرحلة أولى

النتائج المالية

وحول النتائج المالية للشركة، قال «بلغت الإيرادات التشغيلية 2,3 مليون دينار بارتفاع 74,1٪ مقارنة بـ 1,3 مليون في 2016، فيما بلغت الإيرادات غير التشغيلية 324,2 ألف دينار بنسبة ارتفاع 389,4٪ مقارنة بالخسائر غير التشغيلية التي بلغت (118,2) ألفا في 2016.

من جانب آخر، بلغ إجمالي المصروفات (1,8) مليون دينار، بنسبة ارتفاع 146,5٪ مقارنة بـ (733) ألف دينار في 2016، ما نتج عن عملية الاندماج من زيادة المصروفات العمومية والإدارية ومصاريف الإهلاكات.

وبلغ صافي الأرباح 870,8 ألف دينار، بنسبة ارتفاع 82,7٪ مقارنة بـ 476,4 ألف دينار في 2016، وارتفعت ربحية السهم الى 6,85 فلوس بنسبة 82,7٪ مقارنة بـ 3,75 فلوس في 2016.

نمو بالأصول

وقال الفوزان إنه ونتيجة لعملية الاندماج ،ارتفع إجمالي أصول الشركة الى 15,3 مليون دينار، بنمو 118,5٪ مقارنة بـ 7 ملايين دينار في 2016، فيما انخفض إجمالي المطلوبات إلى مليون دينار تقريبا بنسبة (20,6٪) مقارنة بـ 1,34 مليون في 2016.

وأضاف أن إجمالي حقوق الملكية ارتفع إلى 14,2 مليون دينار، بنسبة 151,5٪ مقارنة بـ 5,6 ملايين في 2016، حيث تم في بداية 2017 زيادة رأسمال الشركة من 5,4 ملايين ليصبح 12,7 مليون، فيما تم إطفاء الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر2016 والبالغة (1,3) مليون دينار عن طريق الاحتياطي القانوني.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي أحمد العوضي إن الشركة أصبحت جاهزة بكيانها الجديد لتطبيق كامل متطلبات هيئة أسواق المال وبورصة الكويت، سواء من خلال النظم أو الإمكانات المالية أو التطورات الجديدة.

وأضاف أن الشركة أعدت خطة للدخول في البورصات الخليجية كمرحلة أولى، فيما ستدخل بعد اعتمادها كوسيط مؤهل من قبل هيئة أسواق المال باقي الأسواق العالمية، مؤكدا في الوقت نفسه أن للشركة عملاء حاليا من قبل العديد من الشركات والبنوك الخارجية.

وفي رده على سؤال يتعلق بإمكانية إضافة نشاط إدارة المحافظ الاستثمارية، قال العوضي إن رأسمال الشركة الحالي لا يسمح بإدارة المحافظ، لكن في حال بلوغ رأس المال 15 مليون دينار (وهو الشرط الأساسي لإدارة المحافظ) فإنها ستقوم بهذا الأمر، خاصة أنها تمتلك وسطاء مؤهلين ولديهم خبرات سابقة بالتداول بالسوق المحلي والأسواق الخارجية.

الجمعية العمومية

وكانت عمومية «الوسيط» قد وافقت على جميع بنود جدول الأعمال، بما فيها توصية مجلس الإدارة بتوزيع 6٪ نقدا، كما وافقت على عدم توزيع مكافآت مجلس الإدارة عن2017.

«التجارة»: تأسيس 4 شركات مساهمة مقفلة.. وعقد 98 عمومية خلال يونيو

قالت وزارة التجارة والصناعة إنه تم تأسيس 4 شركات مساهمة المقفلة، وواحدة مازالت تحت التأسيس في يونيو الماضي، فيما أصدرت رخصتين رئيسيتين للشركات المساهمة المقفلة و7 لأفرعها ورخصة واحدة لأفرع الشركات المساهمة العامة. وأضافت الوزارة في بيان صحافي انه تم عقد 98 جمعية عمومية في الشهر ذاته، منها 1 عادية و68 عادية متأخرة و26 عمومية متفرقة و3 تأسيسية، بالإضافة إلى عقد 104 جمعيات بنظام الإخطار بحضور ممثلي الوزارة أو من دون حضورهم، منها 3 جمعية عادية سنوية و76 عادية متأخرة و24 عمومية متفرقة وواحد جمعية عمومية للتصفية. وأشارت إلى تقديم 95 شركة مقفلة وعامة لبياناتها المالية وتجديد رخصة واحدة لمراقبي الحسابات وتغيير عنوان لواحدة والتصديق على ميزانيات 18، مبينة أن متابعة الشركات المساهمة سجلت زيادة رأس المال لـ 6 وزيادة رأس المال لـ 6 أيضا وتخفيض رأس المال لـ 2، وتعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركتين، وتوزيع أسهم منحة لثلاثة. وتابعت: ان تراخيص التأمين بلغت خلال الشهر ذاته 21 معاملة تم تحصيل 1200 دينار رسوما منها، لافتة إلى تلقي 12 شكوى من شركات التأمين ودراسة وثائق 31 واعتماد وثائق 3 شركات.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

«أسواق المال» تدعو مديري الاستثمار إلى توفيق أوضاعهم

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم 100 لسنة 2018 الذي يتضمن قواعد خاصة لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية والتي تنشأ بغرض استثمار أموال مملوكة لعميلين محترفين أو أكثر، يكون الغرض منها تمكين العملاء المشاركين في هذه الأنظمة من المشاركة أو الحصول على الأرباح التي قد تنشأ عن حيازة أو امتلاك أو إدارة أو التصرف في تلك الأصول. ودعت الهيئة مديري أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية القائمة إلى البدء بإجراءات توفيق الأوضاع والأخذ بعين الاعتبار عامل الوقت حفاظا على مصالح حملة الوحدات.

وبحسب البيان الصحافي الصادر عن أسواق المال أمس فإن القرار أخذ بعين الاعتبار شمولية معظم التعديلات المطلوبة الأمر الذي يجعل منها إطارا تنظيميا لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدي، كما أن المزايا الفنية التي أتاحتها التعديلات التي تضمنها القرار المذكور لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدي تمنحها مزيدا من الأهمية.

ويمكن استعراض أبرز المزايا الفنية لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدي وفقا للتعديلات الأخيرة بالآتي:

1 ـ يتيح هذا التنظيم للأشخاص المرخص لهم وللعملاء تكوين علاقة تستند إلى أسس ثابتة يحكمها عقد مبرم بين الطرفين تحفظ فيه الحقوق وتوضح فيه الالتزامات على كلا الطرفين.

2 ـ يكتسب النظام الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص تتملك الأصول نيابة عن النظام.

3 ـ تتمحور أهمية الشركة ذات الغرض الخاص بفصل الأصول وحمايتها مقابل أي تعثر محتمل لمدير النظام أو أحد حملة الوحدات.

4 ـ يقتصر طرح النظام على العملاء المحترفين وبحيث لا يتجاوز عدد المشاركين في النظام 25 عميلا محترفا.

5 ـ يخدم هذا المنتج على الأخص شريحة العملاء المحترفين الذين يرغبون في الدخول في استثمارات خاصة دون التقيد بأحكام المنتجات الأخرى المتاحة للجمهور.

6 ـ يتسم هذا المنتج بالمرونة الكافية، نظرا لعدم وجود ضوابط استثمار أو اقتراض محددة من قبل الهيئة، حيث يترك أمر وضع الضوابط المناسبة للعقد الخاص بكل نظام وفقا لرغبة الطرفين ليخضع بعدها لرقابة الهيئة وفقا للإجراءات المتبعة.

7 ـ لا توجد اشتراطات معينة للحد الأدنى لرأس المال، كما يجوز فيه الاشتراك/ الاسترداد العيني.

8 ـ يكون للنظام فريق تنفيذي يمثل مدير النظام في المسؤوليات والصلاحيات وإدارة الأصول بما يحقق أهداف النظام الاستثمارية المحددة في العقد.

9 ـ تكون موافقة حملة الوحدات ضرورية في حال رغبة المدير في تعديل أي من بنود العقد المبرم فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة لحملة الوحدات. وفي جميع الأحوال، لا يسري أي تعديل إلا بعد موافقة الهيئة.

راعت الهيئة من خلال هذا المنتج أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية القائمة، وتم التواصل مع مديري تلك الأنظمة بشكل مباشر للوقوف على العوائق التي قد تنشأ عند توفيق أوضاعها مع التشريعات الجديدة، لذا فقد ارتأت الهيئة منح الأنظمة القائمة مهلة تبلغ 13 شهرا تحسبا للتعقيدات التي قد تنشأ خلال هذه المهلة من ناحية، وإتاحة فرصة استيفاء اشتراطات التشريعات المستحدثة خلال تلك المهلة.

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

بنمو 15,6٪.. وأسهم البنوك والاتصالات ساهمت في تعزيز أداء السوق خلال يوليو الماضي

552,4 مليون دينار أرباح 9 بنوك مدرجة في النصف الأول

قيمة الأسهم المتداولة تبلغ أعلى مستوياتها منذ 16 شهراً.. بنمو 162٪

يوليو الماضي

187٪ ارتفاع كمية الأسهم المتداولة لتبلغ مليارى سهم

قال تقرير شركة كامكو للاستثمار إن مؤشرات بورصة الكويت سجلت أداء إيجابيا خلال يوليو 2018، إلا أن المكاسب صبت بصفة أساسية لصالح أسهم الشركات الكبرى، وانعكس ذلك بوضوح في ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 8٪ بما دفع مؤشر السوق العام إلى تسجيل مكاسب شهرية بنسبة 5,7٪، في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي مكاسب أقل بكثير بلغت نسبتها 1,4٪، وقد جاءت المكاسب التي حققها مؤشر السوق الأول على خلفية قيام المستثمرين بتجميع الأسهم ذات القيمة السوقية الكبرى استباقا لإعلان مؤشر مورغان ستانلي ترقيته المتوقعة لبورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة في العام المقبل.

وضمن مؤشر السوق الأول، سجل 15 من أصل 17 سهما أداء إيجابيا خلال الشهر، حيث قفز سعر سهم بنك الكويت الدولي بنسبة 15,1٪، تبعه البنك الأهلي المتحد (البحرين) بنسبة 14,3٪، وزين بنسبة 11,7٪.

وبين التقرير ان أسهم البنوك والاتصالات الكبرى ساهمت في تعزيز أداء السوق خلال الشهر، الأمر الذي انعكس على أداء المؤشرات، مع تسجيل مؤشر قطاع البنوك نموا شهريا بنسبة 7,8٪، تبعه مؤشرا قطاع الاتصالات وقطاع الصناعة بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 7,4٪ و4,3٪ على التوالي.

كما تلقت أسهم قطاع البنوك دعما اضافيا من النتائج المالية القوية التي تم إعلانها عن النصف الأول من 2018، حيث قامت 9 بنوك بالإعلان عن ارتفاع نتائجها المالية بنهاية يوليو 2018 وتسجيل ارباح اجمالية بقيمة 552,4 مليون دينار في النصف الأول من 2018 مقابل 478 مليون دينار في النصف الأول من العام 2017، بنمو بلغت نسبته 15,6٪.

وسجل بنك برقان نموا قويا في صافي الأرباح بنسبة 29,8٪ حيث بلغت 50,5 مليون دينار في النصف الأول من 2018 على خلفية ارتفاع الايرادات التشغيلية بنسبة 13٪ ببلوغها 139,2 مليون دينار.

من جهة أخرى، تضاعفت أنشطة التداول في بورصة الكويت خلال الشهر، حيث بلغ اجمالي قيمة الأسهم المتداولة اعلى مستوياته منذ 16 شهرا وصولا إلى 633,4 مليون دينار في يوليو 2018 بنمو بلغت نسبته 162٪ مقابل 242,1 مليون دينار في يونيو 2018.

كما ارتفعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 187٪ وبلغت ملياري سهم تم تداولها في يوليو 2018 مقابل مليار سهم تم تداولها الشهر السابق، وتصدر سهم البنك الأهلي المتحد قائمة أكثر الأسهم تداولا من حيث الكمية بتداول 229,1 مليون سهم من أسهم البنك تبعه بيت التمويل الكويتي ومجموعة المستثمرون القابضة بتداولات بلغت 218,3 مليون سهم و157,2 مليون سهم على التوالي.

كما تصدر سهم بيت التمويل الكويتي قائمة أكثر الأسهم تداولا من حيث القيمة، بتداولات بلغت قيمتها 131,4 مليون دينار تبعه بنك الكويت الوطني والشركة المتكاملة القابضة بتداولات بلغت قيمتها 70,9 مليون دينار و52,5 مليون دينار على التوالي.

وذكر التقرير ان موسم إعلانات النتائج المالية للربع الثاني من العام 2018 بدأ في دول الخليج بأصداء إيجابية مع تسجيل معظم البنوك أرباح قوية في كافة الدول الخليجية مما عزز من معنويات المستثمرين بتلك الأسواق، وقد ساهم ذلك في دفع المؤشر الخليجي المجمع إلى الارتفاع بأكثر من 3٪ في يوليو 2018.